

شيء كالمقدمة

3

البداية دائما بكلمة...

لكن هذه المرة لم تكن كلمة، ولكنها كانت تصريحاً وتحذيراً في الوقت نفسه، وعلى لسان البابا شنودة رأس الكنيسة القبطية شخصياً. اعتاد البابا أن يتواصل أسبوعياً مع شعب الأقباط مرتين أسبوعياً، المرة الأولى من خلال عظته الأسبوعية في كاتدرائية العباسية وتعد يوم الأربعاء، والثانية من خلال لقاء يوم الأحد في الإسكندرية، وهو لقاء يعقد كل أسبوعين. الوعظة البابوية لا تكون شأناً دينياً محضاً، فالبابا ليس رجلاً روحانياً فقط، ولكن رجل سياسة ودنيا في الوقت نفسه، ولذلك فإن وعظته تجنح في كثير

من الأحيان إلى الشؤون الحياتية اليومية التي تعترض طريق الأقباط.

تسير الوعظة في الغالب بلا مشاكل، فقد تحولت إلى ما يشبه الروتين الأسبوعي الذي فقد حرارته، رغم أن البعض لا يزال يتعامل مع المناسبة على أنها عيد أسبوعي، فهذا هو الأب المقدس يطل على أبنائه من عليائه، يتحدث... يناقش... يستمع... ويتبسط معهم، بل ويصافحهم ويسأل عن أحوالهم.

لكن بعض الوعظات لا تمر بسلام، يحاول البابا جاهدا ألا يتحدث أو يظهر قوته السياسية، بل إنه بكى أكثر من مرة وطلب من الله أن يدافع عن الأقباط الذين يتعرضون لما لا يرضيه، وأنه لا يريد أن يتحدث لأن الله يعرف كل شيء، ورغم أن البعض يعتبر مسلك البابا هذا سلبية غير مقبولة، لكن من زاوية أخرى تحيط بالتكوين النفسي للبابا يتأكد لنا أنه يمارس بذلك قمة الإيجابية، التي تصل في مرحلة معينة إلى التحريض.

فهو يحرض على الغضب دون أن يصرح.

يؤكد أن الأقباط يتعرضون لاضطهاد وعسف وخسف دون أن يقول من ذلك كلمة واحدة يمكن أن يؤاخذ عليها وبها، ويبعث برسائل إلى من يهمهم الأمر أنه يمكن أن يتحدث، وساعتها لا أحد يعلم العواقب إلا الله وحده.

بعيدا عن الحديث من وراء ستار الكلمات، قالها البابا شنودة في إحدى عظاته، وجه النصيحة إلى جموع الأقباط بشكل واضح ألا يقدموا اعترافاتهم إلى الآباء الكهنة عبر التليفونات المحمولة أو شبكة الإنترنت، لأن الاعترافات يمكن أن تصل بهذه الطريقة إلى مباحث أمن الدولة.

كان السؤال: وهل يتلقى آباء الاعتراف في الكنيسة اعتراف رعاياهم عن طريق الموبايل ورسائل الإنترنت؟

إن سر الاعتراف أحد أسرار الكنيسة السبعة المقدسة، وله طقوسه الخاصة التي لا يتم إلا بها، فكيف يمكن التفريط في هذه الطقوس؟

إن المسيحى وقبل أن يقدم اعترافه لابد أن يعترف فى قرارة نفسه بالخطأ، ولا بد أن يعترف أمام الله وأمام من أخطأ فى حقه، وفى النهاية يعترف أمام الأب الكاهن الذى أخذ سلطان الحل والربط من الرب كما يقولون.

لكن الأهم من الاعتراف هو ما يأتى بعده، فلا بد للمعترف أن يقطع كل روابط الخطأ وأسبابه ويعزم على ألا يعود إليه مرة أخرى، وهو شيء أشبه بالتوبة النصوح لدى المسلمين التى من أهم شروطها عدم العودة إلى الذنوب مرة أخرى.

تقديس سر الاعتراف أمام الكاهن لا يمنع الأدبيات المسيحية من التأكيد على أن الوحيد القادر على غفران الخطايا هو الله، وذلك عن طريق دم المسيح المسفوك على عود الصليب، لكن يبدو أن الله وحده ليس كافياً فلا بد من الاعتراف أمام كاهن... «أب اعتراف».

الاعتراف هنا له شقان إذن.

الأول أن يعترف المسيحى بخطايا، والثانى أن يتلقى الحل من الكاهن الذى يتلقى الاعتراف، لكن لا يكتمل الاعتراف من خلال هذين الشقين فقط، فلا بد أن يعتقد المعترف اعتقاداً راسخاً بأن الله غفر له خطايا من خلال الكاهن الذى يسر له بما فعله.

ولا بد أن يعترف المسيحى أمام الله بكل خطايا حتى التى لا يعلمها، أى يكون ارتكبها دون أن يلتفت إليها، لكن أمام الكاهن فلا يعترف المسيحى إلا بالخطايا التى فعلها بإرادته والتى يشعر بها قلبه.

كل ذلك يؤكد أن طقس الاعتراف يحاط بكثير من القداسة.

لكن هل حافظت الكنيسة على هذا السر؟

واقع الأمر أن الكنيسة انتهكت سر الاعتراف فى أكثر من واقعة... منها مثلاً:

أولاً: مواطنة قبطية اهتمت الأنبا بيشوى سكرتير المجمع المقدس بأنه أذاع سر اعترافها على الملأ، وأن ذلك أساء إليها، لأن ما اعترفت به كان خطأ ارتكبه فى

شبابها، ولم يكن من اللائق أن يذاع الاعتراف على من يعرفونها.

حالة هذه المواطنة القبطية مجرد مثل على ما يجرى فهناك شكاوى عديدة من تسريب اعترافات الأقباط، وهو التسريب الذى يستخدم فى الصراعات والقضايا التى قد تنشأ بين مواطنين أقباط.

ثانيا: حذر البابا شنودة من الإسراف فى الاعتراف بالخطايا الجنسية من الشباب والفتيات، وفى الغالب فإن هناك من شكا بأن آباء الاعتراف يستخدمون هذه الاعترافات بشكل سيئ، ولأن البابا لا يقدر على أن يضبط سلوك الكهنة، فإنه اكتفى بنصيحة الأقباط.

ثالثا: أصبح هناك تفريط واضح فى تلقى الاعترافات، فالأقباط يقدمون اعترافاتهم عن طريق التليفون المحمول، والإيميلات عن طريق شبكة الإنترنت، وقد تعلق البعض بأن ذلك يتم للمسافرين خارج مصر، أو بعيدا عن آباء اعترافهم، وتلقى الاعتراف بهذه الطريقة يمكن أن يسهله على من لا يتمكنون من الاعتراف أمام آبائهم، فلا يظل المسيحى حاملا خطايا طويلا يسير بها دون أن يعترف مخلصا نفسه منها.

هناك اختراق لطقس الاعتراف إذن، وهو ليس بالأمر المهم بالنسبة لى، فقد يكون مهما للبابا شنودة أو المسؤولين عن الكنيسة، لكن المهم بالنسبة لى أن الخلل فى سر الاعتراف أخرج على السطح أزمة تعاني منها الكنيسة وهى أن أمن الدولة يتجسس على الكنيسة كلها.

الذين يفكرون فى الأمور بحسن نية رأوا أن البابا بتصريحه هذا أراد أن يحمى سرا من أسرار الكنيسة المقدسة، فقد أصبح الكثير من الآباء الكهنة يستسهلون ويستقبلون الاعترافات عبر التليفون أو من خلال الإيميل، وهو أمر يمس قدسية الاعتراف، وبذلك ينتهى الموضوع، فالشأن هنا روحى بحت، والبابا يريد أن يظل على رعاياه بجناحيه.

وتواصل مع وجهة النظر هذه فإن البابا لا يقصد مطلقاً أن هناك تجسساً من مباحث أمن الدولة على مكالمات الأقباط، لكنه أراد فقط أن يرهب رعيته حتى يجبرهم على الالتزام بطقس الاعتراف.

لكن من يعلمون ماذا يدور خلف الكواليس أشاروا إلى أن البابا يقصد ما قاله ويشكل واضح ومباشر، فملف الأقباط بيد أمن الدولة من الألف إلى الياء ولا توجد أى جهة مهما كانت قوتها يمكن أن تقترب من هذا الملف إلا بعد أن تحصل على إذن مباشر من أمن الدولة.

تصريح البابا جعل رأى العام يشعر أن هناك شكوى قبطية غير مباشرة من أن أمن الدولة يراقب الأقباط ويسجل مكالماتهم ويتجسس عليهم.

حقيقة الأمر أن هذه ليست شكوى مطلقاً، فالبابا شنودة يتعامل طوال الوقت على أن هناك كنيستين وليست كنيسة واحدة، كنيسة للأقباط لا يجب أن يطلع أحد على ما يدور فيها، وكنيسة ثانية معلنة يعرف الجميع مسلمين وأقباط ما يدور فيها. كنيسة البابا السرية تضم اعتراف الأقباط فليس معقولاً أن تسجل أجهزة الأمن ما يدلى به الأقباط من اعترافات تكشف سلوكهم وخطاياهم، وتضم كذلك الأمور المالية (إيرادات ومصروفات) وملف الأحوال الشخصية، وقد حارب البابا شنودة كثيراً من أجل أن تظل هذه الملفات سرية.

ما هو أهم من ذلك في اعتقادي أن الشكوى من التجسس ليست خاصة بالأقباط وحدهم، وبمنظرة شاملة على ما يحدث - لا ألجأ إلى الحديث بصيغة الماضي لأننى كتبت ما كتبت قبل الثورة - في مصر الآن سندرك أن الشكوى عامة.

أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة لا تنكر أنها تنتصت على مكالمات المواطنين، حبيب العادلى وزير الداخلية صرح بذلك فى برنامج تليفزيونى أذاعه التليفزيون المصرى، سألته مفيد فوزى: هل تنتصت الداخلية على مكالمات المواطنين؟

قال دون مواربة: من يخاف عليه ألا يتحدث.

لم يقدم حبيب العادلي مبررات لما ذهب إليه، وإن كانت المبررات مفهومة، لكن طارق كامل وزير الاتصالات قدم مبررا اقتصاديا للتنصت على مكالمات المواطنين، كان الوزير ضيفا على إحدى ندوات المجتمع الراقي في الإسكندرية، ولأنه مسؤول عن الاتصالات فقد سئل نفس السؤال الذي وجه إلى وزير الداخلية: هل هناك تنصت على مكالمات المواطنين؟ اعترف طارق كامل بأن هناك تنصتًا على المكالمات وأن ذلك من شأنه أن يشجع على الاستثمار.

دعك من التبرير الحكومي لما يجري أمنيا واقتصاديا، فهو تبرير يفقد المنطق ويخاصم أقل أصول الديمقراطية والرغبة في زيادة الاستثمار، لكن الواقع الذي لا بد أن نعترف به أنك في مصر لا يمكن أن تكون آمنا لا في بيتك، ولا في عملك فأنت مراقب طول الوقت، حتى لو لم تكن لك أهمية قصوى لدى الدولة.

ولعل هذا هو السبب المباشر في تشديد القبضة على محلات بيع الموبايلات في كل مكان، فلا يتم بيع موبايل أو شراؤه إلا من خلال عقد مبيعة وتصوير بطاقة الرقم القومي الخاصة للمشتري .

لم يعد مسموحا أن تشتري خطأ دون أن تسجل اسمك وبياناتك كاملة حتى يكون من السهل معرفة من يتكلم... وحتى يكون سهلا ويسيرا أن تعرف الأجهزة المسؤولة أمنيا فيما يتحدث المواطنون.

الأقباط مثلهم إذن مثل غيرهم من المواطنين تخضع تليفوناتهم للمراقبة، ولا يوجد تمييز في هذا الشأن فالكل لدى النظام متهم حتى يثبت العكس.

السؤال الأهم الآن هو:

هل العلاقة التي تربط بين الأقباط وأمن الدولة في مصر قاصرة على ما يمكن أن تسجله المباحث من اعترافات الأقباط؟ وهى تسجيلات في الغالب يمكن ألا

تكون مهمة لوزارة الداخلية بقدر ما هي مهمة لعلماء الاجتماع وعلم النفس الذين يمكن من خلالها أن يدرسوا الحالة النفسية والاجتماعية للأقباط، ويعرفوا من خلالها مواطن العطب والخلل في الشخصية القبطية المعاصرة في ظل مناخ اجتماعي متوتر ومحتقن ومشحون بالمشاعر العدائية بين الطرفين المسلمين والمسيحيين.

إجابة السؤال التي يعرفها الجميع أن العلاقات بين الكنيسة وأمن الدولة أكبر وأعظم من أن نحصرها في التجسس على التليفونات، فأمن الدولة في مصر في الغالب لا يحتاج إلى أن يتجسس أو يسجل ويتنصت على تليفونات الأقباط، لأن الكنيسة متعاونة للغاية.

ولا تندعش عندما تعرف مثلا أن هناك من بين سكرتارية البابا شنودة من يعرف بأنه مسؤول الأمن في الكنيسة، أي أنه المسؤول عن الاتصالات مع أمن الدولة وإدارة الأزمات التي تحيط بالأقباط.

وربما لهذا السبب يعتقد البعض أن هذا الأسقف تحديدا يمكن أن يخلف البابا بسبب قربيه من الأمن، فهو يعتبر عند بعض الدوائر رجل الأمن في الكنيسة، وسيكون من السهل والمناسب أن يتم التعامل معه، فهو يعرف الأمن ويعرفه الأمن، وهذا خير للجميع من أن يأتي رجل آخر يكون بعيدا عن مساحة التفاهم مع الأجهزة الأمنية، وهو أمر سيكون متعبا للطرفين.

ولا ينكر الكثير من الأساقفة أنهم يتعاونون مع أمن الدولة، لأن التعامل مع أمن الدولة هو أقصر الطرق لحل المشاكل التي تعترض طريق الأقباط، وهؤلاء يمكن أن نسبهم أساقفة الأمر الواقع.

هؤلاء يعرفون أن أمن الدولة هو المسؤول عن الملف القبطي، القرار قراره ولا يصدر أي قرار من أي جهة فيما يخص بناء الكنائس أو ترميمها أو إقامة الموالد للعدراء والقديسين أو إقامة ندوات ومعسكرات إلا بعد موافقة أمن الدولة،

ولذلك فإنهم يذهبون إلى الجهة الصحيحة حتى لا يضيعوا أوقاتهم.
ومن أكثر الأساقفة صراحة مع أنفسهم في التعامل مع هذا الملف الأنبا مرقص
أسقف شبرا الخيمة.

الرجل لا ينكر أنه يتعامل مع أمن الدولة، بل إن علاقته بمباحث أمن الدولة في
القليوبية جيدة جدا ومن خلال هذه العلاقة يستطيع أن يحل كثيرا من المشاكل
التي تعترض طريقه.

ضرب لي الأنبا مرقص مثلا أنه كانت هناك فتاة من بنات الكنيسة اختفت لعدة
أيام، وجاء والدها وعدد من الشباب وأرادوا أن يعملوا اعتصاما في الكنيسة وأن
ينقلوا اعتصامهم بعد ذلك إلى الكاتدرائية في العباسية، حتى تتحرك الكنيسة وتنقذ
الفتاة أو على الأقل تعيدها إلى أبيها.

رفض الأنبا مرقص هذا التصرف ونصح الأب والشباب أن يهدؤوا حتى
يتصرف، وبالفعل أجرى اتصالاته مع أمن الدولة بالقليوبية، ولم تمض سوى أيام
قليلة إلا وظهرت الفتاة.

أراد الأنبا مرقص أن يدلل من خلال هذا الموقف أن علاقته جيدة بالأمن، لكن
هناك قراءة مختلفة لهذا الموقف، وهي أن أمن الدولة يعرف أين تختفى بنات
الأقباط، ويمكن من خلال وساطات هادئة أن يعيد الفتيات إلى أسرهم بشرط ألا
يلجأ الأقباط إلى التصعيد وكتابة البيانات وإرسالها إلى مواقع أقباط المهجر، لكن
عندما يتشدد الأقباط ويلجؤون إلى التظاهر فإن الأمن يمارس معهم سياسة العناد
ولا يلبي لهم ما يطلبون.

والدليل الأكبر على ذلك أن القيادة السياسية أثناء أزمة وفاء قسطنطين أوصت
أن تنتهى الأزمة وعلى وجه السرعة، وتلقت الجهات الأمنية الأوامر، وبدلا من
تنفيذ التوجيهات الرئاسية على وجه السرعة تم تعطيل القرار أكثر من ٢٤ ساعة من
قبل أمن الدولة، وهو ما ساعد في اشتعال الموقف، وعندما استطاع البابا شنودة أن

يخلص وفاء من بين أيدي الأمن، شعر وقتها المسؤولون في الأمن أن الكنيسة علمت عليهم بلغة الشارع، وأصبح هناك ثأر بايت بين الكنيسة وأمن الدولة.

وعندما اندلعت أحداث كنيسة محرم بك في الإسكندرية وهي الأحداث التي تدفقت طائفا بعد ما تسرب عن مسرحية «كنت أعمى فأبصرت»، التي قدمها شباب الكنيسة وفيها إساءة بالغة للرسول ﷺ وللإسلام والقرآن، إشتعلت الإسكندرية بعد هذه التسريبات وخرجت المظاهرات تحيط بالكنيسة تريد أن تنال منها وممن فيها.

خرجت المظاهرات في القاهرة متناغمة ومشجعة للمظاهرات في الإسكندرية ولم يكتف المتظاهرون في القاهرة بالتنديد والرفض لما جرى، ولكن طالبوا البابا شنودة أن يخرج على الرأي العام المصري بالاعتذار.

وصلت الإشارة إلى ذروتها عندما خرجت بيانات من بعض الجماعات الإسلامية ومن بينها جماعة الإخوان المسلمين تهدر دم البابا شنودة، وتدعو إلى قتله عقابا له على إساءة الشباب القبطي التعامل مع الرسول والإسلام.

وقتها قيل: إن أمن الدولة وقف وبقوة وراء تسريب هذا «النسى دى» الذى يحمل المسرحية، ونشره تحديدا بين أوساط الجماعات الإسلامية وكان يعرف جيدا رد الفعل، ولم يكن هذا رغبة من أمن الدولة في صنع فتنة طائفية بقدر ما كان انتقاما من البابا شنودة وإذلالا له.

كان الثأر بين البابا وأمن الدولة لا يزال قائما وساخنا، ولم يكن من المناسب أن يتم التفريط فيه، لأن الأمر كان يتعلق بهيبة الجهاز، وهى هيبة يمكن أن يدفع رجاله حياتهم دون أن تمس أو أن يعتدى عليها أحد.

تحذير البابا شنودة من تنصت أمن الدولة على اعترافات الأقباط لا يفتح جرحا يعانى منه الأقباط، أو يعبر عن شكوى تخصصهم، لكنه يفتح أمامى مساحة واسعة

لدراسة تسعى إلى كشف العلاقة بين أمن الدولة والكنيسة.
كيف تكونت هذه العلاقة وكيف نمت وتطورت، وهل سيطرة أمن الدولة على
الكنيسة هو السبب في كل الفتن الطائفية التي تعاني منها مصر كما يقولون، أم أن
هذه السيطرة تحديدا هي التي تحول دون أن يتحول الأمر إلى فوضى؟
إن هناك ملفات عديدة أحاول أن أقتحمها في هذه الدراسة التي لا أريد منكم
إلا الصبر على تفاصيلها، فهناك تفاصيل مزعجة ومدهشة، وإن لم يعد في مصر الآن
شيء مزعج أو مدهش فكل شيء يمكن أن يحدث تحت سمع وبصر الجميع.

